

عقد خدمة K-Validate

حرر هذا العقد لتوفير خدمة K-Validate ("العقد") بين كل من :

اولاً: البنك التجاري الكويتي (ش.م.ك.ع)، ومقره الكويت صندوق بريد 2861 – الصفاة 13029- الكويت – ويمثله في هذا العقد ياسر عبد المحسن مظفر بصفته رئيس مركز البطاقات. تلفون: 22990484 فاكس: 22990232. بريد الكتروني: merchants@cbk.com (ويشار إليها فيما يلي بالطرف الأول و/أو ب "البنك").

ثانياً: التاجر والموضحة بياناته بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية (ويشار إليها فيما يلي بالطرف الثاني و/أو "التاجر" و/أو "العميل").

يشار إليهما مجتمعين بـ "الأطراف".

وبعد أن أقر الطرفان بأهليتهما وصلاحيتهما القانونية للاتفاق والتعاقد، اتفقا على ما يلي:

التمهيد

حيث إن التاجر (عميل البنك) يرغب في استخدام خدمة Knet K-Validate للتحقق من أن رقم هاتف المشتري يطابق الرقم المسجل لدى البنك لبطاقة السحب الآلي المستخدمة. يتم ذلك لضمان أن شراء أي سلع غير قابلة للتبعية يتم من قبل حامل البطاقة الأصلي:

1. بدء عملية الدفع الإلكتروني: يقوم حامل البطاقة (المشتري) باستخدام بطاقة الخصم الصادرة من بنك محلي لإجراء عملية شراء عبر الإنترنت من التاجر (عميل البنك) في الكويت.
2. إعادة التوجيه إلى بوابة Knet: يقوم موقع التاجر (عميل البنك) بإعادة توجيه حامل البطاقة (المشتري) إلى صفحة بوابة الدفع الخاصة بـ Knet ويزود رقم هاتف حامل البطاقة (المشتري) في الحقل UDF4 ضمن رسالة التفويض.
3. التحقق الناجح: تقوم Knet بالتحقق من رقم هاتف العميل بمطابقته مع قاعدة بيانات جميع عملاء بطاقات الخصم المحلية، وإذا نجح التحقق تستمر Knet في عملية التفويض المعتادة للمعاملة.
4. فشل التحقق: في حال فشل التحقق من رقم الهاتف، تقوم Knet برفض المعاملة.
5. إتمام المعاملة: بمجرد أن يتم التحقق والتفويض بنجاح من قبل Knet والبنك المصدر، يتم اعتماد الدفع وإتمام المعاملة.

حيث إن التاجر (عميل البنك) يرغب في استخدام خدمة K-Validate لزيادة تعزيز أمان المعاملات الإلكترونية من خلال استخدام بطاقات الخصم (K-net) الخاصة بحامل البطاقة (المشتري) ورقم الهاتف المحمول المسجل لدى البنك لنفس البطاقة ("المعاملة" أو "المعاملات").

وحيث إن البنك مخول بإصدار الموافقات اللازمة لاستخدام طريقة الدفع وذلك بمنح مثل هذا التفويض لجميع الأطراف ذات الصلة المشاركة في عملية الدفع وفقاً للشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية.

بناء على ما تقدم، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي:-

البند الأول: التمهيد

يعتبر التمهيد أعلاه والملحق المرفق جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكماً ومتمماً لجميع بنوده وأحكامه .

البند الثاني: مدة العقد

- 2.1 تكون مدة اتفاقية التاجر (العميل) هذه هي عام واحد من تاريخ توقيع اتفاقية التاجر (العميل) هذه ("مدة الاتفاقية"). مدة الاتفاقية تنتهي في آخر يوم من نفس الشهر للسنة اللاحقة لسنة توقيع هذه الاتفاقية. عند انتهاء مدة الاتفاقية فإنه يتم تجديد اتفاقية التاجر (العميل) هذه تلقائياً لفترات متلاحقة بمدة عام واحد ("فترة التجديد") ما لم يقوم التاجر (العميل) بإعطاء إخطار كتابي بالإنهاء قبل 60 يوم على الأقل قبل انتهاء فترة التجديد.
- 2.2 يحتفظ البنك بحق إنهاء اتفاقية التاجر هذه مع التاجر (العميل) بدون أي إخطار مسبق في حال:
 - عدم التزام التاجر (العميل) بشكل صارم ببنود وشروط اتفاقية التاجر هذه، و/أو أي اتفاقية أخرى موقعة مع البنك والتي تنظم علاقة البطاقات المصرفية بين الطرفين.
 - إغلاق الحساب البنكي الخاص بالتاجر (العميل) لدى البنك والمخصص من أجل معاملات الانترنت من خلال جميع البطاقات المصرفية.

- تخلف التاجر (العميل) عن سداد أي من رسوم الخدمة لمدة 3 أشهر متتالية.
 - بعد تاريخ الإقفال، تتم تسوية جميع المدفوعات أو المبالغ المستردة إلى حساب التاجر، باستثناء الحالات التي يكون فيها سلوك التاجر محل تحقيق.
- 2.3 للبنك الحق المنفرد في إنهاء هذه الاتفاقية في أي وقت ودون إشعار مسبق إذا ارتأى، وفقاً لتقديره المطلق، أن أنشطة التاجر تشكل مخاطر على سمعة البنك أو عملياته أو التزاماته التنظيمية أو وضعه المالي. ويظل تجديد الاتفاقية خاضعاً لموافقة البنك، ويجوز للبنك رفض التجديد دون إبداء أسباب.

البند الثالث: التزامات الطرفين

- يلتزم التاجر بالامتثال للشروط والأحكام الخاصة باستخدام بطاقات الخصم الصادرة عن البنك وذلك على النحو التالي:
- 3.1 يتحمل التاجر المسؤولية الكاملة عن أي نزاعات مالية أو قانونية تنشأ مع حاملي البطاقات فيما يتعلق بالمنتجات أو الخدمات المشتراة من خلال خدمة K-Validate. ولا يُعتبر البنك أو KNET طرفاً في هذه النزاعات. ويشمل ذلك النزاعات المتعلقة بجودة المنتج، أو فشل التسليم، أو أي اختلافات بين المنتج المعلن عنه والمنتج الذي تم تسليمه.
 - 3.2 يلتزم التاجر بتعويض البنك و KNET وإبرائهما من أي دعاوى أو خسائر أو أضرار أو غرامات أو التزامات تنشأ عن المعاملات، بما في ذلك النزاعات مع حاملي البطاقات، أو الغرامات التنظيمية، أو خروقات البيانات.
 - 3.3 يجب على التاجر الامتثال لجميع القوانين السارية في دولة الكويت. وتحظر هذه الاتفاقية استخدام الخدمة لأي غرض ينتهك القانون.
 - 3.4 يكون التاجر مسؤولاً بالكامل عن أي مخالفة قانونية. ويحتفظ البنك بالحق في اتخاذ إجراءات صارمة، بما في ذلك إيقاف المعاملات، وحجب عمليات السحب، وتجميد جميع حسابات التاجر.
 - 3.5 يكون التاجر مسؤولاً عن ضمان أمن بيانات العملاء، بما في ذلك تنفيذ الاحتياطات المناسبة وضوابط الوصول. وعلى الرغم من أن التزام التاجر قد يقتصر على حالات الإهمال في ضمان أمن البيانات، إلا أنه يجب عليه التعاون مع البنك للحفاظ على نظام آمن. كما يحتفظ البنك بالحق في مراجعة أنظمة الأمن الخاصة بالتاجر.
 - 3.6 يتعهد التاجر، طوال مدة هذه الاتفاقية، بالامتثال لجميع التعليمات الصادرة عن البنك بشأن كيفية استخدام طريقة الدفع. كما يلتزم التاجر بالحفاظ الصارم على سرية الرموز والأرقام وكلمات المرور التي يقدمها البنك للتاجر، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وصول الآخرين إليها.
 - 3.7 يلتزم التاجر بالامتثال لجميع القوانين السارية في دولة الكويت وأي شروط يحددها البنك أو KNET. ويشمل ذلك اللوائح المنظمة للمدفوعات الرقمية ومعالجة المعاملات المالية.
 - 3.8 يلتزم التاجر بدفع رسوم المعاملات وفقاً لما هو منصوص عليه في نموذج طلب الخدمة الخاص به. وغالباً ما تكون هذه الرسوم نسبة مئوية من إجمالي مبلغ المبيعات، ويتم خصمها عادةً من قبل البنك قبل إيداع المبلغ في حساب التاجر. ويحتفظ البنك بالحق في تعديل الرسوم من خلال تقديم إشعار كتابي إلى التاجر قبل (90) تسعين يوماً من التغيير.
 - 3.9 يجب على التاجر التأكد من أن مواقعهم الإلكترونية وأنظمة معالجة الدفع الخاصة بهم تستوفي معايير الأمان المطلوبة. ويشمل ذلك:
 - الحفاظ على موقع إلكتروني آمن باستخدام التشفير مثل HTTPS.
 - تزويد حاملي البطاقات بمعلومات واضحة بشأن الشروط والأحكام وسياسات الاسترداد وطريقة تقديم الشكاوى.
 - عرض KNET كخيار للدفع.
 - 3.10 يجب على التاجر الالتزام بإرشادات الاستخدام المقبول، والتي تحظر المعاملات المتعلقة بالسلع أو الخدمات المقيّدة أو غير القانونية.
 - 3.11 يجب على التاجر الموافقة على عمليات التدقيق الدورية لضمان الامتثال لشروط الخدمة ومعايير الأمان. ويؤدي عدم الامتثال إلى تعليق الخدمة أو إنهائها.
 - 3.12 يتعهد التاجر بتوفير موظفين مؤهلين للتعامل مع جميع المسائل المتعلقة بالخدمة موضوع هذه الاتفاقية.
 - 3.13 يتعهد التاجر بالامتثال لجميع الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وكافة القوانين ذات الصلة بموضوعها.
 - 3.14 يقرّ التاجر بأنه على علم كامل ويفهم جميع الشروط والأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، ويقرّ كذلك بموافقتها عليها.
 - 3.15 يتعهد التاجر بعدم استخدام الخدمة لأي أغراض غير قانونية أو أغراض تنتهك اللوائح السارية في دولة الكويت.
 - 3.16 يصرّح التاجر بأن جميع السلع والخدمات التي يتم بيعها من خلال بوابة الدفع الإلكتروني لبطاقات الخصم، المقدمة من البنك، هي سلع أو خدمات يملكها التاجر، وأنه لا يستخدم هذه الخدمة بأي شكل من الأشكال للحصول نيابةً عن أطراف أو أشخاص آخرين، إلا إذا حصل على موافقة خطية من البنك للقيام بذلك. كما يتعهد التاجر بقبول أي إجراءات أو عقوبات قد يفرضها البنك عليه في حال ثبت للبنك أن التاجر قد خالف ما ورد أعلاه.
 - 3.17 يلتزم البنك بتقديم خدمة K-Validate إلى التاجر.

- 3.18 يلتزم البنك بضمان أن تعمل الخدمة وفقاً للمعايير الفنية والأمنية المعتمدة من Knet والبنك.
- 3.19 يلتزم البنك بتقديم الدعم الفني للتاجر في حال حدوث أي خلل أو مشكلة تتعلق بالخدمة. ويمكن للتاجر إرسال استفساراته إلى البريد الإلكتروني: gatewaysupport@cbk.com :
- 3.20 يتعهد البنك بإخطار التاجر في حال قيامه بأي تعديل أو إضافة على عملية استخدام خدمة الدفع الإلكتروني. كما يلتزم البنك بتنفيذ التدريب اللازم لفريق التاجر حول كيفية استخدام الخدمة.
- 3.21 يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية ضد التاجر بموجب القانون الكويتي عند الاشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو غيرها من الجرائم المالية. ويجوز للبنك حجز الأموال فوراً في مثل هذه الحالات.
- 3.22 يحتفظ البنك بالحق في فرض ضوابط أمنية إضافية أو تعليق الخدمة دون إشعار مسبق إذا اشتبه في عدم الامتثال أو اكتشاف ثغرات أمنية.
- 3.23 يجوز للبنك أن يطلب تقارير دورية عن شهادات الأمان أو تقارير تدقيق من طرف ثالث، على نفقة التاجر، لضمان الامتثال المستمر.
- 3.24 يلتزم الطرفان بجميع الشروط والأحكام الواردة في هذه الاتفاقية وكافة القوانين والقرارات الحالية والمستقبلية، إن وجدت، ذات الصلة بموضوع هذه الاتفاقية.
- 3.25 يُحظر على التاجر تقديم خدمات الدفع الآجل "Buy Now Pay Later" الصادرة عن شركات غير مقيمة ما لم تكن حاصلة على الترخيص اللازم من بنك الكويت المركزي.

البند الرابع: نطاق الخدمات المقدمة من البنك التجاري

- 4.1 يكون للبنك الحق المطلق، وفقاً لتقديره المنفرد ودون أي مسؤولية عن أي خسائر أو أضرار قد تلحق بالتاجر، في قبول أو رفض أو تأجيل أو عكس أي معاملة تتم باستخدام بطاقات الخصم الصادرة عن البنك أو أي بنك آخر لدفع ثمن السلع والخدمات، وذلك بعد التحقق من طرفي المعاملة. ويتولى البنك التحقق من حامل البطاقة (المستهلك/المشتري) بناءً على بيانات بطاقة الخصم والمعلومات الضرورية الأخرى المتاحة، وكذلك التحقق من جانب التاجر. ومع ذلك، يحق للبنك، وفقاً لتقديره المنفرد، رفض المعاملة في حال فشل عملية التحقق والتعرف على طرفي المعاملة، دون أن يترتب على ذلك أي آثار سلبية على حامل البطاقة (المستهلك/المشتري).
- 4.2 يتعين على التاجر، بعد التحقق من بيانات المعاملة المرسله كما هو موضح أعلاه، إتمام وتنفيذ المعاملة وتقديم السلع/الخدمات إلى المشتري (حامل البطاقة).
- 4.3 يقوم البنك بإخطار التاجر فوراً عند انقطاع الخدمة أو توقفها، مع بيان الفترة المتوقعة لهذا الانقطاع.
- 4.4 يقوم البنك بإخطار التاجر في الوقت المناسب لإجراء التواصل اللازم، في حال أصبحت أي من أنشطة التاجر على الشبكة غير متوافقة مع المعايير والممارسات المتفق عليها.
- 4.5 يلتزم البنك بتطبيق أفضل المعايير والممارسات المعتمدة في هذا المجال في جميع أوقات التواصل المباشر أو غير المباشر، وذلك لحماية أمن وسرية أي معلومات متعلقة بالمعاملة المرسله إلى وسيلة الدفع الإلكتروني، وخاصة أثناء تمرير المعاملة أو التحقق منها أو معالجتها، وخلال الأوقات التي تكون فيها المعاملة عرضة للوصول من قبل أطراف ثالثة.
- 4.6 يلتزم البنك بتوفير وصيانة جميع المعدات والبرامج اللازمة لتقديم ودعم الخدمة المقدمة بموجب هذا العقد. كما يلتزم البنك بواجباته لضمان أمن وسلامة وخصوصية البيانات المشتركة.

البند الخامس: مقابل الأعمال والخدمات

يقوم البنك بمقابل قيامه بتوفير الأعمال والخدمات المبينة في البند رقم (4) أعلاه بخصم الرسوم والعمولات حسب ما هو مذكور بنموذج طلب خدمات دفع الكترونية، ويحق للبنك تغيير هذا المبلغ بعد مدة لا تقل عن (90) تسعين يوماً من تاريخ إخطار التاجر (العميل) بهذا التغيير بالوسيلة التي يراها البنك مناسبة.

البند السادس: الأحكام العامة

- 6.1 لا يجوز لأي طرف أن يتنازل عن حقوقه أو التزاماته بموجب هذه الاتفاقية دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.
- 6.2 تشكل هذه الاتفاقية كامل الاتفاق بين الطرفين وتلغي أي اتفاقيات أو تفاهات سابقة تتعلق بموضوعها.
- 6.3 إذا تبين أن أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية غير صالح أو غير قابل للتنفيذ، فإن ذلك لا يؤثر على صحة الأحكام الأخرى المتبقية.

البند السابع: إدارة المخاطر

- 7.1 يلتزم كل طرف بإخطار الطرف الآخر خلال يومين عمل وتزويده بجميع المعلومات خلال يومي عمل، في حال علم أي طرف بمحاولة أو استخدام غير مصرح به أو إساءة استخدام لطريقة الدفع أو أي من مكوناتها، أو في حال تلقى أي طرف معلومات تتعلق بمثل هذه الخروقات والأفعال غير المصرح بها. وقد اتفق الطرفان على

التعاون فيما بينهما من أجل تطوير استراتيجيات متسقة وفعالة للتغلب على مثل هذه المشكلات والتخفيف من الآثار السلبية على وسيلة الدفع الإلكتروني قدر الإمكان.

7.2 يحتفظ البنك بالحق في تجميد مبالغ التسوية أو تأخير عمليات الإيداع أو إجراء المقاصة للأموال في حال الاشتباه بوجود احتيال أو معاملات مشبوهة أو تحقيقات تنظيمية، وذلك إلى أن يتم حل هذه المسائل بما يرضي البنك.

البند الثامن: السرية

خلال مدة هذه الاتفاقية ولمدة (5) خمس سنوات بعد انتهائها، لا يجوز لأي طرف أن يفصح أو يعلن أو يستخدم، لأي غرض غير متعلق بهذه الاتفاقية، أي معلومات تتعلق بأعمال أو شؤون الطرف الآخر دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف المعني.

البند التاسع: القوة القاهرة

- 9.1 لا يكون أي طرف من الطرفين مسؤولاً تجاه الطرف الآخر عن أي إخفاق أو عدم تنفيذه للالتزامات الخاصة به أو التكاليف ذات الصلة أو إذا تأخر في تنفيذها، كما إذا لم يتم إنجاز العمل المطلوب بموجب هذا العقد بسبب أي أحداث تكون خارج نطاق إرادة الطرف المتأخر أو بسبب أي أحداث أو ظروف القاهرة محلية أو دولية من شأنها أن تحول دون إمكانية تنفيذ هذا العقد.
- 9.2 في حالة وجود قوة القاهرة، يحق للطرف المتأخر بالاتفاق مع الطرف الآخر خطياً على تمديد الفترة الزمنية حسب أمد هذه الظروف القهرية بشرط أن يقوم الطرف المتأخر على الفور بإخطار الطرف الآخر بهذه القوة القاهرة ويبحث معه الإجراء الممكن اتخاذه للتغلب على التأخيرات بأسرع وقت ممكن، وعليه بذل كافة الجهود المعقولة للتغلب على مثل هذه التأخيرات.
- 9.3 إذا استمرت الظروف القهرية لمدة تزيد عن المدة المتفق عليها بين الطرفين، لأي طرف من الطرفين أن يبلغ الطرف الآخر برغبته بإنهاء هذا العقد فوراً. كما وقد اتفق الطرفان أنه في حالة انتهاء مثل هذه الظروف القهرية قبل المدة المذكورة أعلاه تستمر العلاقة القائمة بالفعل بينهما ويستمر سريان صلاحية هذا العقد.

البند العاشر: عدم التنازل

لا يجوز لأي طرف من طرفي هذا العقد أن يتنازل عن أي التزامات أو حقوق تترتب على هذا العقد أو أن يتصرف بها بأي شكل من الأشكال، سواء بالتحويل أو التأجير من الباطن دون موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر.

البند الحادي عشر: إنهاء العقد

11.1 دون الإخلال بأحكام المادتين (2) و(8) الواردتين في هذه الاتفاقية، يجوز إنهاء هذه الاتفاقية خلال فترة سريانها في الحالات التالية:

- بناءً على اتفاق الطرفين المتبادل على إنهاء الاتفاقية؛
 - إذا أهمل أي من الطرفين أو تقاعس عن الوفاء بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية، وكان هذا الإهمال أو التقصير قابلاً للإصلاح أو المعالجة ولكنه استمر لمدة (30) ثلاثين يوماً بعد استلام الطرف المقصّر إشعاراً من الطرف الآخر يوضح نوع الإهمال أو التقصير ويحدد الإجراءات التصحيحية الواجب اتخاذها لمعالجة التقصير؛
 - فور إفلاس أو تصفية أو حل أي من الطرفين، أو عند حدوث أي ظروف قانونية مشابهة؛
 - في حالة التنازل غير المصرح به عن هذا العقد وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة (9) أعلاه.
- 11.2 يجوز للبنك إنهاء هذه الاتفاقية فوراً ودون أي مسؤولية إذا:
- عرضت أنشطة التاجر البنك لمخاطر تنظيمية أو مالية أو سمعة، أو إذا قرر البنك، وفقاً لتقديره، أن استمرار الخدمة يشكل مخاطر غير مقبولة؛
 - تم وضع التاجر تحت التحقيق من قبل أي جهة تنظيمية أو وكالة إنفاذ القانون أو شبكة بطاقات.
- 11.3 لا يؤثر أي إنهاء لهذه الاتفاقية على أي حقوق أو التزامات نشأت لأي من الطرفين تجاه الآخر قبل تاريخ الإنهاء.
- 11.4 يحق للبنك اتخاذ الإجراءات القانونية ضد التاجر وفقاً للقانون رقم (106) لسنة 2013 وتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (BS/IBS/432/2019/2) وتعديلاتها اللاحقة، في حال وجود أي اشتباه بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، دون أدنى مسؤولية على البنك. ويجوز للبنك حجز أي أموال محولة فوراً في حال وجود اشتباه بأن هذه الأموال مرتبطة بعمليات غسل أموال أو تمويل إرهاب. كما يجوز للبنك تأخير تحويل الأموال لغرض التحقق، أو الامتناع عن تنفيذ التحويل بسبب الاشتباه في ارتباط المعاملات بغسل الأموال أو تمويل الإرهاب، أو أن التحويل موجه إلى أفراد أو شركات مدرجة في القوائم السوداء لأي دولة أو خاضعة لعقوبات دولية، أو أن التحويل موجه إلى اسم أو كيان وهمي.
- 11.5 يحق للبنك إغلاق أو تعليق أي حسابات في حال الاشتباه بوجود مخالفة قانونية أو شبهات مالية أو معاملات مشبوهة. كما يحق له سحب أو مصادرة أي حساب تابع للعملاء دون الحاجة إلى إشعار أو إنذار.
- 11.6 يحتفظ البنك بالحق في رفض فتح أي حساب أو إغلاقه دون إبداء أسباب.

البند الثاني عشر: الإشعارات

أن جميع المراسلات والإعلانات القانونية والقضائية التي توجه من طرف إلى آخر على عنوانه المبين بهذا العقد أو في آخر عنوان أخطر به أي طرف بكتاب مسجل بعلم الوصول أو عن طريق الرسائل النصية أو عن طريق البريد الإلكتروني أو بأي وسيلة اتصال إلكترونية حديثة قابلة للحفظ والاستخراج تكون صحيحة وناظفة في حقه ومنتجة لكافة آثارها القانونية ولا يكون أي تغيير لعنوان أي من الطرفين منتجاً لأي أثر إلا من تاريخ تسلم الطرف الآخر الإخطار كتابياً بتغيير هذا العنوان.

البند الثالث عشر: القانون الحاكم وحل النزاعات

- 13.1 يلتزم التاجر (العميل) - بموجب هذا - بكافة القوانين المعمول بها في دولة الكويت وشروط وأحكام البنك التجاري الكويتي ويلتزم بعدم استخدام الخدمة في أي عملية شراء أو الحصول على خدمات أو أية أغراض مخالفة للقانون ويتحمل التاجر (العميل) كامل المسؤولية القانونية التي قد تنشأ عن مخالفة ذلك - كما يحق للبنك التجاري الكويتي في هذه الحالة وقف التعامل على كافة حسابات التاجر (العميل) والسحب والحجز.
- 13.2 تخضع هذه الشروط والأحكام وتفسر وفقاً لقوانين دولة الكويت وتكون أية نزاعات قضائية أو دعاوى بين التاجر (العميل) والبنك من الاختصاص الحصري لمحاكم دولة الكويت ولا يمنع ذلك من أحقية البنك في اتخاذ أي إجراء قانوني ضد التاجر (العميل) أمام أي جهة قضائية أو قانونية سواء كان ذلك داخل دولة الكويت أو خارجها
- 13.3 عند تعارض النص باللغة الإنجليزية مع النص باللغة العربية يتم اعتماد النص باللغة العربية.

البند الرابع عشر: الاتفاق الكامل

يشكل هذا العقد الاتفاق الكامل بين الطرفين فيما يخص موضوع العقد، ويلغي ويحل محل أية تفاهات أو مراسلات أو اتفاقات سابقة، أيًا كان نوعها بين الطرفين، سواء أكانت شفوية أو خطية.

البند الخامس عشر: تعديل أو إضافة أو إلغاء شروط العقد:

يحق للبنك تعديل أو إضافة أو إلغاء أي شرط من هذه الشروط والأحكام دون الرجوع إلى التاجر (العميل) وفقاً للسياسات واللوائح المعمول بها لديه ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

البند السادس عشر: الخصوصية وحماية البيانات:

يلتزم البنك بتنفيذ وصيانة التدابير المناسبة لضمان سرية وسلامة وأمن جميع بيانات العملاء والمعاملات التي تتم معالجتها من خلال خدمات الدفع المقدمة للتاجر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنظمة نقاط البيع، بوابات الدفع، والبنية التحتية ذات الصلة، وذلك بما يتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها لحماية البيانات.

البند السابع عشر: مشاركة البيانات

يقر التاجر ويوافق على أن البنك يجوز له مشاركة بيانات المعاملات والمعلومات ذات الصلة مع أطراف ثالثة لأغراض تنفيذ ومعالجة العمليات، بما في ذلك مزودي خدمات الدفع، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة مسبقة من التاجر. كما يحق للبنك الإفصاح عن أي من هذه البيانات إذا تطلب الأمر بموجب القوانين أو اللوائح المعمول بها أو بناءً على طلب الجهات التنظيمية المختصة، وذلك أيضاً دون الحاجة إلى موافقة التاجر.

البند الثامن عشر: المخاطر الرئيسية المتعلقة بالخدمة:

1. معالجة المعاملات: يقر التاجر بأن بعض المعاملات قد تفشل أو تتعرض لانقطاعات نتيجة مشكلات تقنية أو عوامل خارجية. سيبدل البنك جهوداً معقولة لضمان معالجة المدفوعات بشكل موثوق وفي الوقت المناسب.
2. أمن البيانات: يوافق التاجر على الالتزام بإرشادات البنك لاستخدام بوابة الدفع بشكل آمن. سيتخذ البنك التدابير المناسبة لحماية بيانات العملاء ومعلومات المعاملات وفقاً لمعايير حماية البيانات المعمول بها.
3. الاحتيال وطلبات الاسترجاع: (Chargebacks) يفهم التاجر أن المعاملات الإلكترونية قد تكون عرضة للاحتيال أو طلبات الاسترجاع. ويوافق على التعاون مع البنك في التحقيق في مثل هذه الحالات ومعالجتها وفقاً للإجراءات المعتمدة.
4. الامتثال التنظيمي: يتحمل التاجر مسؤولية الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها المتعلقة بالمدفوعات الإلكترونية، بما في ذلك حماية البيانات وتدابير مكافحة الاحتيال. وسيوفر البنك الدعم والإرشاد اللازمين لضمان الامتثال.